فاروق يونس*: قراءة سريعة في كتاب مستقبل الرأسمالية

عنوان الكتاب: مستقبل الرأسمالية[1]
تأليف: لستر ثرو
ترجمة: فالح عبد القادر حلمي
المراجعة العلمية: محمود خالد المسافر
الناشر: بيت الحكمة
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق بغداد ٤٥ لسنة ٢٠٠٠
شركة السرمد للطباعة المحدودة - بغداد - شارع السعدون

اولا- هذا الكتاب

اقتطف ما يلي من مقدمة الدكتور مظهر محمد صالح بعنوان (هذا الكتاب) حيث كتب يقول:

(بادئ ذي بدء لا بد من الادراك بأن المنطق الاقتصادي في تحليل مستقبل الرأسمالية قد ارتبط اشد الارتباط بالتطورات التكنولوجية ودورها ومنذ الثورة الصناعية في تركيب نمط الانتاج وعلاقات الانتاج في المجتمع الرأسمالي ولابد من التصور الموضوعي ايضا بأن مستقبل النظام الرأسمالي العالمي كان رهينا بمستوى أزمته العامة التي جرى تحليلها في إطار علم الاقتصاد السياسي على محور ايديولوجي واسع شكل المقدمة المنطقية لتفسير مسارات ذلك النظام واخفاقاته بتفكك اسلوب الانتاج الرأسمالي).

[1] Lester Thurow, *The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World* (1996).

المؤلف عالم اقتصاد أمريكي (1938–2016).

(على مدى اكثر من قرنين خلت فإن التكنولوجيا والتغيرات التكنولوجية قد شغلت حيزا اساسيا في تيارات الفكر والادب الاقتصادي الكلاسيكي ولا سيما في عصر ازدهار علم الاقتصاد السياسي وصولا الى تداعيات العصر التكنولوجي الراهن، عصر رواج الفكر الكلاسيكي الجديد الذي هو رهين الثورة التكنولوجية في العالم الاول - القائمة على دور المجهود الذهني لقوة العمل في الانتاج للتبشير بنهاية التاريخ وافول عصر الايديولوجيات الشرعية وتصدع اجتماعيات علم الاقتصاد لصالح سيادة مفهوم السوق العالمي الواحد الغامض المعالم والمبهم الاتجاهات كمستقبل للرأسمالية).

(عند تناول رموز التيار الاقتصادي الكلاسيكي فقد عد كارل ماركس المبشر الاولى بزوال الرأسمالية الذي اعتمد في كتابه **رأس المال** على التقدم التكنولوجي ومجمل العلاقات الفنية المكونة والمصاحبة لدوال الانتاج باعتبارها حجر الزاوية في بناء نظامه الفكري لتقرير مستقبل الرأسمالية اذ رأى ماركس ان مضاعفة الجهود من اجل استخدام تكنولوجيا انتاج موفرة للعمل لا يؤدي سوى الى خفض الفائض الاقتصادي بسبب انكماش العمل الى راس المال ومع تدهور استخدام قوة العمل الذي هو مصدر ذلك الفائض يتدهور المعدل الوسطي للربح وتتعاظم الإفلاسات وتزداد البطالة وتدخل الرأسمالية في ازمتها العامة).

(في خضم الكساد العظيم بين الاعوام ١٩٢٩- ١٩٣٤ وحتى الساعات التي اعتلت سماء أوروبا سحب ركام الحرب العالمية الثانية انبرى جوزيف شومبيتر العالم الاقتصادي الرأسمالي لينذر في كتابه الشهير **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** الصادر في نيويورك عام ١٩٤٣ بسقوط الرأسمالية والتحول السلبي نحو نظام اشتراكي مجهول المعالم).

(وعلى الرغم من التبني شبه الرسمي لمعطيات الفكر الكينزي في البلدان الرأسمالية في مرحلة ما بعد الكساد العظيم والترويج لتطبيق فكرة ما يسمى بدولة الرفاهية الاجتماعية وتأكيد دور الدولة في التأثير في اتجاهات الاقتصاد الرأسمالي لإبعاد شبح البطالة وبعث الاستقرار فيه الا ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لم يكن

بديلا اشتراكيا بقدر ما كان تكييفا لحماية الرأسمالية بالوسائل المالية والنقدية التي لم تفلح في نهاية المطاف في ابعاد النظام الرأسمالي عن مشكلات عقدي السبعينيات والثمانينيات التي اظهرت عجز السياسات الحكومية عن توفير الصيانة الكافية لتصدعات الكاتدرائية الرأسمالية الناجمة عن ظاهرة الكساد التضخمي).

(ان ميزة الكتاب الحالي الذي قدمه لنا لستر ثرو تنبعث من المنهج الذي اعتمده الكاتب في تناوله للتاريخ الاقتصادي الدولي كتاريخ وقائع اقتصادية تختص بالفترة القصيرة جدا في العقد التسعيني الذي نشرف على نهايته واضعا اطارا واسعا للتحدث عن مستقبل النظام الرأسمالي الذي اخضعه الكاتب الى جملة من التساؤلات تضمنت طبيعة راس المال وافضل ما يمكن ان نستثمر به ومن هم قادة العالم الاقتصادي ومن هم القائمون حقا على استقراره ومع تزامن تلك التساؤلات بموت الشيوعية نظاما واختفاءها من خارطة السياسة الدولية يطرح الكاتب المقولة "التكنولوجية" مجددا ليرسم من خلالها معالم النظام الرأسمالي الجديد وصورة مستقبله باحثا في الوقت نفسه عن القوى الاقتصادية التي تستطيع اعادة تشكيله في عالم الغد).

(ليس من شك ان لستر ثرو قد تجاهل الفكر الايديولوجي المشروع في العالم الثالث الذي هو نتاج عصر الاستقلال السياسي للأمم والصانع لوعيها التحرري الاقتصادي والاجتماعي والذي يواجه اليوم معضلة جدلية عسيرة يتمثل شقها الاساس في تطور مستوى الاشكالات الراهنة الذي اخذ يفرضها عصر الامبريالية المهيمنة على مجمل الوعي الانساني وعلى وفق المنهج الذي تقترحه المدارس الفكرية في الغرب ولا سيما في مجال النظريات الاجتماعية التي تشجع ظاهرة الانغلاق الايديولوجي وانكار منافذ التاريخ وحتمية مسيرته وتفجر الصراع بين الحضارات وعلى وفق الصيغة التي يراها الكاتب صموئيل هنتنغتون في كتابه **صراع الحضارات واعادة تشكيل النظام العالمي الجديد**).

انتهى الاقتباس من مقدمة الدكتور مظهر محمد صالح.

ثانيا-منذ بداية الثورة الصناعية اذ أصبح النجاح يقترن برفع مستويات المعيشة المادية لم يكن بوسع اي نظام اقتصادي النجاح في اي مكان سوى الرأسمالية فلا أحد يعرف الكيفية التي تدار فيها الاقتصادات الناجحة في اي من النظريات الاخرى فالسوق والسوق وحده هو الذي يحكم -- ولكن عندما يتعلق الامر بتلبية طلبات ورغبات كل فرد بغض النظر عن مدى تفاهة تلك الطلبات في اعين الاخرين فليس هناك اي نظام بمقدوره تلبيتها كلها او حتى نصفها بشكل جيد.

ثالثا- كانت معظم الصناعات في المجتمعات الصناعية في القرنين التاسع عشر والعشرين تمتلك مواقع طبيعية وهبها الله اليها من الناحية الجغرافية وتحددت تلك المواقع بأماكن الثروات الطبيعية مع توافر راس المال فالفحم لم يستخرج الا من مكان وجوده وكان لا بد ان يكون للموانئ البحرية الكبيرة مرافئ طبيعية جيدة وكانت المنتجات كثيفة العمل تصنع في البلدان الفقيرة فيما تصنع المنتجات كثيفة راس المال في البلدان الغنية وبالمقابل لا تمتلك الصناعات التي تعتمد على (الذكائية) مواقع ذات موارد طبيعية محددة مسبقا لأنها غير مقيدة بالناحية الجغرافية وقادرة على ان تكون في اي مكان من البسيطة وسيكون بمقدور المهيمن اقتصاديا انشاء وتعبئة وتنظيم المجهود العقلي الذي يحدد اماكنها.

رابعا- اوجدت التحولات في التكنولوجيا والنقل والمواصلات عالما يمكن صنع اي شيء في اي مكان منه وبيع كل شيء في اي مكان اخر على وجه الارض وبذلك تضاءلت الاقتصادات الوطنية ونشأ انفصال جوهري بين منشآت قطاع الاعمال ذات النظرة العولمية والحكومات الوطنية التي تركز على رفاه مواطنيها وبذلك تتشتت البلدان وتتنامى الكتل التجارية الاقليمية ويصبح الاقتصاد العالمي اشد ترابطا فيما بينه.

خامسا- كانت النظم الاقتصادية المهيمنة هي التي وضعت قواعد النظام التجاري العالمي وطبقتها بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين ولكن لن تكون هناك قوة مهيمنة في القرن الواحد والعشرين فالعالم

الاقتصادي احادي القطبية قد ولى وحل عالم متعدد الاقطاب. ولكن كيف ستصمم اللعبة الاقتصادية وتنظم وتدام في هذا العالم الجديد؟
(لم يجب المؤلف على هذا السؤال).

سادسا- تقوم معظم الاقتصادات الصناعية المتقدمة بخلق ما يسميه ماركس بالبروليتاريا الرثة - أولئك الذين تكون انتاجيتهم الممكنة منخفضة الى درجة ان الاقتصاد الخاص لا يريدهم باي مستوى اجر حتى لو وصل الى مستوى يسمح لهم بإعانة أنفسهم في اي شيء يشابه مستوى المعيشة الطبيعي ونحن نعرفهم اليوم بالمشردين -- بدأ التشرد في الولايات المتحدة في اواخر السبعينيات ففي بادئ الامر اعتبرت بقية العالم (التشرد) ظاهرة غريبة في شبكة الضمان الاجتماعي الامريكية غير الكافية لكن التشرد انتشر الان في عموم ارجاء العالم الصناعي.

سابعا- في العالم الزراعي حيث كانت العائلة تعمل كوحدة واحدة كان الاطفال يتمتعون بقيمة اقتصادية حقيقية في سن مبكر جدا خاصة اثناء موسمي البذر والحصاد وكان بوسع المسنين العناية بالأطفال الصغار والقيام بعمل قليل وكانت العائلة الكبيرة للجميع بمثابة نظام ضمان اجتماعي إذا ما اصيب افرادها بالمرض او العوق او الهرم فكان من يعيل العائلة لا يتركها الا كرها لأنه كان من الصعب عليه العيش بدونها. اما اليوم فإن افراد العائلة يقدمون دعما اقل اذ أصبح ذلك ليس ضروريا البتة لمعيشتهم الاقتصادية الناجحة فالناس لا يعملون كعائلة وقلما يرى أحدهم الاخر في اغلب الاحايين إذا ما اخذت بنظر الاعتبار الاعمال وبرامج التعليم المختلفة وما ان يبلغوا وغالبا ما يعيشون الاف الاميال بعيدين عن بعضهم الاخر لا يتابع أحدهم اخبار الاخر فالعيش بعيدا عن البعض الاخر عمل على تشتيت افراد العائلة الكبيرة تماما وما عادت العائلة نظاما للضمان الاجتماعي اذ حلت الدولة محلها.

ثامنا- في نهاية المطاف أصبح للرجال حافزا اقتصاديا قويا لترك مسؤولية العائلة والتزاماتها -- ان التغيرات داخل الرأسمالية تجعل العائلة والسوق اقل انسجاما أكثر فأكثر.

تاسعا- ان الخوف يساور الطبقة الوسطى وخوفها هذا له ما يبرره فهي لا تمتلك ثروة موروثة ويجب ان تعتمد على المجتمع من اجل الضمان الاقتصادي رغم ادراكها بانها لن تستطيع ان تحصل عليه فالحكومة تتراجع عن دورها في الضمان الاقتصادي والمؤسسات تعاملهم (كقتلة) مأجورين مع نزر قليل من التعويضات العينية التي تؤمن الضمان. سيكون بوسع الاغنياء دفع اجور حراسهم الخاصين من دخولهم العالية بينما تحصل الطبقة المتوسطة على شوارع غير امنة ومدارس رديئة ونفايات غير مرفوعة ومواصلات متدهورة وكما يصفها المحلل المحافظ كيفن فيلبس بشكل جدير فان (الطبقة الوسطى مظهر اجتماعي أكثر مما هي مستوى محدد من الرفاهية المادية).

عاشرا- تسير الصين في طور التقدم اقتصاديا (تنمو بمعدل أكثر من ١٠ بالمائة سنويا لأكثر من خمسة عشر سنة) ويتعين على العالم الرأسمالي القديم التطور بسرعة إذا ما اراد الا يتعرض لحالة شديدة من عسر الهضم لأنه يستوعب ١,٢ بليون صيني داخل الاقتصاد العالمي وإذا ما اخذ بنظر الاعتبار الاهمية التي يمتاز بها خمس البشرية التي تعيش في الصين نجد انها تستحق الدراسة عن كثب.

حادي عشر- سيكون لدى الصين بالتأكيد ناتج محلي اجمالي اكبر مما لدى اليابان عندما يكون متوسط دخلها الفردي اعلى بمقدار العشر فقط لان تعداد سكان اليابان يبلغ ١٢٣ مليون نسمة والصين ١,٢ مليار نسمة وستكون الصين قوة عظيمة سياسيا وعسكريا في القرن الواحد والعشرين لكنها اصلا وعلى الارجح ستكون ثاني اكبر قوة عسكرية عظمى في العالم بعد الولايات المتحدة حيث تعتمد القوة العسكرية على الحجم المطلق ولكي تكون الدولة لاعبا اقتصاديا عالميا يجب ان يكون لديها متوسط حصة فرد عالية من الناتج المحلي الاجمالي وان تكون متطورة تكنولوجيا فالهند تمتلك ناتج محلي اجمالي اكبر من هولندا لكن هولندا لاعب عالمي (له تأثيراته في الاخرين) بينما الهند ليست كذلك ومعظم الناتج المحلي الاجمالي الهندي الكبير هو غذاء وضروريات بسيطة اخرى تزرع وتستهلك محليا.

ثاني عشر- لماذا تتجه الصين بهذه السرعة والسهولة نحو اقتصاد السوق بينما تواجه بقية العالم الشيوعي مشاكل كثيرة عند القيام بذلك؟ ان هنالك اربعة اسباب رئيسية للنجاح الصيني نسبة الى الاخفاقات الموجودة في اوروبا الوسطى والشرقية وهي:

١- اثبت الصينيون ان من الممكن لمجتمع مازال يقبع في فقر شديد ان يوفر بمحض ارادته ثم يستثمر بنسبة مئوية عالية من ناتجه المحلي الاجمالي (٤٠ بالمائة تقريبا) وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي مهم ولكنه ليس اساسيا فبسبب معدلات الادخار الداخلية العالية فيسبب معدلات الادخارات الداخلية العالية فان الصين اذا ما تعرضت لهروب الرساميل على النمط المكسيكي فان ذلك لن يؤثر فيها بالطريقة التي اثرت بالمكسيك في اواخر عام ١٩٩٤ كما وان الثروات متوفرة لبناء المستقبل متيسرة سواء بالاستثمار الاجنبي او بدونه فالتكنولوجيا والادارة الاجنبية مهمتان ولكن الاموال الاجنبية ليست كذلك.

٢- توجد في الصين حكومة فعالة بمقدورها تصميم استراتيجيات وما ان يتم الاتفاق على تلك الاستراتيجيات فبإمكانها صنع القرارات وتنفيذها.

٣- اما الميزة العظيمة الثالثة للصين فهي المهاجرون الصينيون.

٤- وتنطلق الميزة العظيمة الرابعة من حقيقة انه بينما كان يعمل ١٨ بالمائة فقط من العمالة الصينية في مشاريع الدولة الكبيرة كان يعمل في روسيا ٩٣ بالمائة من مستخدميها في مؤسسات الدولة.

ثالث عشر- تعيش الرأسمالية والديمقراطية الان في فترة فريدة حيث لا تواجهان من الناحية الفعلية اي منافسين حيويين بسبب ولاء افكار مواطنيها ولقد أطلق بعضهم على ذلك نهاية التاريخ.

رابع عشر- تم تطوير النظرية الكلاسيكية حول الميزة المقارنة Comparative advantage من اجل توضيح الموقع الجغرافي للصناعات في القرنين التاسع عشر والعشرين ففي نظرية الميزة المقارنة يعتمد موقع الانتاج على عاملين: الثروات الطبيعية المتاحة وتناسب العوامل الانتاجية (الكثافة النسبية لراس المال والعمل) فتلك المواقع التي تتمتع بتربة ومناخ وامطار جيدة تختص بالإنتاج الزراعي وتلك التي تتمتع بالنفط تجهز النفط والبلدان التي كانت وفيرة راس المال (وجود الكثير من راس المال لكل عامل) انتجت منتجات كثيفة راس المال بينما تلك التي كانت وفيرة العمل (راس مال قليل لكل عامل) انتجت منتجات كثيفة العمل.

خامس عشر- وعلى النقيض من ذلك انظر في القائمة التي اصدرتها وزارة التجارة والصناعة الدولية في اليابان عام ١٩٩٠ والتي تعطي توقعات عن الصناعات التي ستكون الاسرع نمواً في التسعينيات والجزء الاول من القرن الواحد والعشرين وهي الالكترونيات الدقيقة Microelectronics والتكنولوجيا الحياتية Biotechnology وصناعات علم المواد الجديدة New material science والاتصالات وصناعة الطائرات المدنية وادوات المكائن والانسان الالي والحاسبات (البرمجيات واجزاء الحاسبة Hardware and software فجميعها صناعات تعتمد على القوة العقلية للإنسان ويمكن اقامتها في اي مكان على وجه الارض وستعتمد اقامتها على من ينظم القوة العقلية للحصول عليها.

لقد استبعدت الموارد الطبيعية المتاحة من المعادلة التنافسية فالمنتجات الحديثة تستخدم موارد طبيعية اقل وتدخل في صناعة الجسور والسيارات اطنان اقل من الفولاذ ولا تستخدم اجهزة الحاسبات اية موارد طبيعية تقريبا وانشأت تكاليف النقل الحديث عالما يمكن فيه نقل الموارد الى اي مكان يحتاج اليها بشكل أرخص -- ولكن ما أصبح يسمى (دورة الانتاج) ما عاد موجودا الان.

سادس عشر- يتعين على البلدان في العصر القادم القيام باستثمارات في حقلي المعرفة والمهارات التي ستعمل على بناء مجموعة من الصناعات الذكائية.

مع سقوط كل شيء اخر من المعادلة التنافسية اصبحت المعرفة المصدر الوحيد للميزة التنافسية المستديمة في الامد الطويل لكن المعرفة لا يمكن استخدامها الا من خلال مهارات الافراد.

سابع عشر- ليس الخوف من انهيار الرأسمالية ضمنا كما حصل للشيوعية فبدون منافس حيوي يهرع الناس اليه إذا شعروا بالخيبة من الكيفية التي تعاملهم بها الرأسمالية لا تستطيع الرأسمالية ان تدمر ذاتها فاقتصاديات الفراعنة والرومان والقرون الوسطى والصينيون لم يكن امامهم منافس كذلك لكنها ركدت قرونا قبل ان تتوارى نهائيا. اذن الركود وليس الانهيار هو الخطر.

(*) خبير اقتصادي سابق في غرفة تجارة بغداد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 29 كانون الثاني 2019

http://iraqieconomists.net/ar/